مشروعات الضبط العالمي بين الوحدة والتعددية:
حالة نزاع البيئة-التجارة

أ/مراد بن سعيد

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى محاولة إدراك معالم حوكمة عالمية قائمة على فكرة "الوحدة المتعددة". ولهذا سوف نقوم بكشف التحوُّلات التي طرأت على مشاريع الضبط العالمية بعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، وتحليل الظروف والشروط اللازمة من أجل حوكمة عالمية عادلة ومنصفة.

وبعد استعراض نموذج الضبط العالمي المقترح والقائم على فكرة الانبثاق الوحدوي والضبط التعددي، نقوم بتحليل النزاع القائم بين مشروعي البيئة والتجارة العالميين، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال، والتي لم ترق إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي وفق ثنائية الوحدة والتعددية من أجل بناء مشاريع عالمية متناقضة.

Abstract:

The aim of this article is to provide a perception of the features of global governance based on the notion of "Unitas Multiplex". In order to do this, I want to demonstrate the transformations of the global regulatory projects after the globalization waves and the return of the market as a global regulatory regime, and analyze the conditions for equal and equitable global governance.

After showing the proposal model of global regulation based on the notion of unitary emergence and pluralistic regulation, I analyze the debate between the global projects of trade and environment, and the different formulas for treating this conflict. I propose finally a pluralistic model to the global environmental regulation in order to reconstruct contradictory global projects.

مقدّمة

لقد تميزت بداية الألفية الثالثة بتغييرات نوعية وهيكلية ذات أبعاد زلزالية، وكان سبب هذه التغييرات تسريع علمي وتكنولوجي لعمليات التطوير والتنمية وتشوُّه لسمعة العوامل الكلاسيكية في المشروع الحضاري الإنساني. وقد نجد من النظرة الأولى أن هذه الحقيقة شائعة في كل المجالات، مما قد يوحّد وعيا عاما وينسّق شروطا مختصرة لنظام عالمي معولم بغض النظر عن الهويات الوطنية المحلية.

وقد ظهرت في هذا المجال أطر جديدة في عمليات البحث والنمذجة النظرية لإعداد تصوّرات وترتيبات جديدة لفكرة التكامل الدولي، وفي سياق هذه الأطروحات و"النماذج العالمية" يمكن الحديث عن أعمال Jurgen Habermas (نموذج الاتصال)، O. Toffler (حضارة الموجة الثالثة)، A. Mazruy (اتحاد الثقافات)، I.Wallerstein (النموذج الاقتصادي التاريخي)، A. Giddens (نموذج التحديث الاجتماعي)، S. Mendlowitz وR. Falk (النظام العالمي)، G. Mesarovich Pestel (نموذج العالم المتكامل)، N. F. Reymers (النموذج البيئي العالمي)، N. Luhmann (المجتمع العالمي)..الخ. إن كل هذه الأطروحات - رغم اختلافاتها- تؤكد على الطابع الوحدوي الذي يميّز العالم المعاصر وضعف أطر التحليل التقليدية على فهم ظاهرة العولمة.

لكن ملاحظة حركات مناهضة العولمة والسخط الذي يصحبها لعمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي، تؤكد لنا وجود ذلك العالم المحلّي غير المهيمن على معايير وقيم السياسات العالمية، الذي يسعى لإيصال صوته وإحداث تغيير في هذه السياسات، وهذا ما يعبر عنه A. Negri بسيناريو المواجهة بين التعدد والإمبراطورية.

إن هذا المنطق الثنائي غير القابل للتوليف، بين شروط الوحدة التي تستدعيها عمليات وضع مشروعات الضبط العالمي في مختلف المجالات وضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الموجودة على المستوى المحلي، والتي لا تستوجب عمليات الاختزال ونفي "الآخر"، يستدعي الحديث عن حوكمة عالمية عادلة ومتكافئة وغير إقصائية.

إن هذه الورقة تحاول تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور "الحوكمة العالمية" في مجال البيئة، وتتمحور حول التساؤل التالي: كيف يمكن وضع مشروعات ضبطية عالمية تستجيب لوحدة البنية الكلية ولتعددية الفواعل المحلية التي تساهم في عمليات انبثاقها؟ سوف نحاول دراسة هذه المشكلة من خلال استعراض النزاع القائم بين مشروعي البيئة والتجارة

العالميين، والصيغ المطروحة لمعالجة هذا الإشكال.

إذن وبفعل المنطق المخالف الذي تقوم عليه ظاهرة العولمة على أساس البعد التوحيدي الذي تدعو إليه، فإن المشاريع الضبطية العالمية تكون في حالة تناقضية بين المظهر التعدّدي للفواعل المحلية والمظهر الوحدوي للمشروع العالمي. فكل مشروع عالمي يجب أن يتجاوب مع هذه الثنائية: "الوحدة" و"التعددية" (1)، وبعد تبني البعد الوحدوي لأي مشروع في إطاره العالمي والسعي لبنائه، وجب الأخذ بعين الاعتبار لتناقضات هذا المشروع (2).

I. مشروعات الضبط العالمي بين "الوحدة" و"التعددية"

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة "الهوياتية" التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة "السوق" في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في استراتيجيات المشاريع المشتركة، كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج "البوتقة" (Melting pot) الأمريكي يعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء[1].

في هذا الإطار جاءت محاولات اعتبار ظاهرة العولمة والانتقال إلى المجتمع الكوسموبوليتالني كمرحلة ثانية للحداثة فقط (الحداثة المتأخّرة)، أين يمكن تعويض تصوّر "البوتقة" بتصور "طاسة السلطة" كما يسميه Ulrich Beck[2]، الصورة التي يمكن أن تعكس عناصر مجتمع غير إقليمي.

لكن حتى ولو صحّت هذه الإستراتيجية، وقام النسق بتعزيز هويته وتجانسه، إلا أننا سوف نتجه من خلالها إلى تبني سياسة إقصائية ""للآخر"، وربما سوف ندخل في مرحلة انفصامية لا يمكن التعرف فيها بين الأنا والآخر، على أساس عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع الكوسموبوليتاني وخارجه[3].

من جهة أخرى وبعد انهيار دولة الرفاه، اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه[4]، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية

الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

فإذا كانت إستراتيجية البوتقة كما رأيناها في مرحلة دولة الرفاه، أو حتى مفهوم U. Beck "طاسة السلطة" للحداثة الثانية في إطار النظام الكوسموبوليتاني تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، "عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية وعليه فمفهوم "العالمي" لا يعني فقط "الدولي"، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى "المحلي" وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية"[5]، إلا أن هذه الإستراتيجية، التي هي أمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير على المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي[6]، هذه الإستراتيجية تحمل بذور فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية، لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك، وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية[7].

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز، الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية، هذا النوع من الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محددا مسبقا في إطار بعد حواري بين الميولات والمصالح، حيث أنه يجب أن لا تردع الميولات، ولكن يجب ربطها بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية[8].

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام أن الترابط الحواري قائم فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروقات التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي والسيطرة عن طريق القوة

تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (التقرير الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لا بدّ أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة[9]. إن الميكانيزم هنا يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث إنه بعد وضعه حيّز التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام[10].

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدإ عام هو "الحضارة الإنسانية"، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهداف ومبادئ مختلفة ومتعددة. فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والكوسموبوليتانية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي نلاحظه جيدا في نموذج "العالم الصغير"[11]، أين يمكن إحداث تغييرات على الجزيئات المرتبطة تحت شروط معينة للحرارة الاجتماعية، ولا يمكن إحداث هذه التغييرات إذا كانت هذه الجزيئات والعُقد مرتبطة بشكل مكثف، لأن الشبكة قد دخلت مرحلة التجمد كما يقول Duncan Watts[12].

إن تصوُّر "العالم الصغير" يمكن أن يكون مفيدا في هذه الحالات، ويمكن أن يمثّل إطارا نظريا لتعددية من العُقد (الأنساق) المستقلة، فلنتصور مثلا مجموعة من العُقد قرّرت تسيير شؤونها (توزيع الثروة) حسب عقلانيتين: أنانية (الأفراد يضعون مصالحهم الشخصية أولا في تعاملاتهم)، والثانية إيثارية (الأفراد يضعون مصالح الغير في تعاملاتهم)، السيناريو المحتمل هو عولمة توازن Nash (الحصول على المكاسب الشخصية)، وعليه فالفرد يقوم عفويا بضمان وجوده الذاتي قبل أن يتساءل عن محيطه، حتى يصل إلى مستوى معين من الوعي الاجتماعي أين يمكنه أن يضع مصالح المجموعة ضمن أولوياته، وعليه فالاتفاق في إطار هذه العولمة يكون على أساس أدنى فكرة يمكن الاتفاق عليها وهي الأنانية.

لكن وفق هذا المنطق الأناني، فإن النظام يهدده الانهيار مادامت عملية التواصل في إطار هذه الشبكة لا تكون إلا تحت قاعدة "الأنانية"، مما يدفع العُقد الفردية إلى تجريد الشبكة من توازنها على أساس أنها تقوم فقط بالارتباط وفق نظام علاقات قائم على التوازن الأدنى. حيث إنه في إطار نموذج "العالم الصغير"، فإن مثل هذه التعاملات الأنانية سوف تؤدي إلى تخفيض الحرارة من جراء ضعف الارتباطات، وعليه تفقد الشبكة حرارتها.

إن الوصول إلى هذه المرحلة الوسطية ما بين الأنانية والإيثار يتطلب وضع قاعدة عامة تحدد للنسق شروط قيامه بكلا السلوكين بصورة تحفظ توازنه وحرارته، حيث إنه يمكننا أن نبني نظاما عالميا موحدا ذا هوية جماعية تتصهر في إطار هياكل الفعاليات والحيويات المحلية، ويمكن تطبيق هذا النظام الموحد بصور واسعة. لكن، وعلى أساس التعددية التي يتميز بها هذا النظام المبني، والتي تجعل من المنطق الجماعي غير قادر على تجنب الآثار الجانبية لهذه التعددية على المدى الطويل، وذلك لأنه وضِع أساسا لتجنب هذه الآثار على المدى القريب فقط، فإن هذا النظام العالمي لا يمكن له أن يتطور نحو نظام أكثر تعددا، حتى لو كنّا نرغب في ذلك. إن الحوكمة العالمية يجب أن تكون في مستوى "العالم الصغير" الذي يتوسط حالتي الفوضى والنظام، من خلال إعطاء الاستقلالية للعُقد الفردية وفق خاصيتها الأنانية، وما ينتج عنه من انخفاض لطول الممر المميّز، ولكن في مقابل ذلك وجب التأكيد على كثافة التفاعلات بين هذه العُقد الفردية، من أجل الوصول إلى درجات متوازنة لحرارة الشبكة.

II. دراسة حالة الحوكمة العالمية لنزاع التجارة – البيئة

على أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة يجب ألا يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة (1)، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة (2)، لا ترقى إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي (3).

(1) الطبيعة التعددية لنزاع البيئة – التجارة

إلى غاية كتابة هذا البحث، وبعد العديد من المؤتمرات الوزارية بعد "سياتل"(1999)، "الدوحة"(2001)، "كانكون " بالمكسيك(2003)، "كوبنهاغن"(2009) والعديد من المؤتمرات العلمية والأكاديمية،

ومازال النزاع بين التجارة والبيئة (بما في ذلك النزاعات الأخرى بين التجارة و...)، كما بدأ أول مرة، يمتد إلى خطابات وحدوية لكل أطراف النزاع، وهنا تشتد الحاجة لكشف البواعث الحقيقة والوصول إلى فهم أبعد من الخطابات العدائية في هذا الموضوع.

إن الصورة البسيطة لنزاع البيئة/التجارة التي ميّزت كل النقاشات تبدو مضلّلة، وتؤدي إلى تبني حقائق غير مطابقة لطبيعة النزاع. أولا، إن هذه الصورة الشائعة للنظر إلى هذا النزاع على أنه صورة ثنائية فقط تعكس تصادما بين منطقين متعارضين، ويمكن تحليلها فقط في إطار مؤسسة واحدة (منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال)، على أساس تحليل تنافسي لخطابات مستقلة (خطاب البيئة ضد خطاب التجارة).

إن هذه الصورة قد تجاهلت التنوع المؤسساتي الذي يتضمن هذا النزاع، هذا التنوع الذي يميّز حتى طرفي النزاع. وهذا ناتج عن الميل إلى حصر النظام الاقتصادي العالمي، الذي يمثل خطاب التجارة، في مجموعة صغيرة ومحددة من الفواعل (FMI، BIRD، WTO، والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى). لكن في الحقيقة فإن هذا النظام يشمل مختلف المؤسسات المستقلة، والتي تحمل أجندات مختلفة ومستقلة كذلك. في الجهة المقابلة، فإن النظر إلى الاحتجاجات البيئية التي تمثّل خطاب البيئة كحركات مدبّرة ومنظّمة وموجّهة من جهات معينة، يبدو مناقضا للطبيعة التراكمية للانشغالات البيئة، والتي ليست بالضرورة تمثّل فعلا منسّقا لمجموعة كبيرة من الناشطين في هذا المجال[13]، ثانيا، نلاحظ أن الخطابات المقدّمة لمعالجة هذا النزاع قد فشلت في فهم الطبيعة المعقّدة والمتقلبة للعديد من المفاهيم الأساسية التي تقبع تحت هذا النزاع، مثل مفاهيم "الطبيعة"، "التطوُّر الاقتصادي" و"الديمقراطية"، وهذا من أجل فهم جيّد لعلاقة الطبيعة بالمجتمع[14].

لقد تم تقويض النزاع بين البيئة والتجارة من خلال المنطق الاختزالي، وتم وضعه في حالات كثيرة أمام نقاط مخفية لا يمكن أن يراها وفق هذا المنطق، إحدى أهم هذه النقاط المخفية تتمثل في الاتفاق العام على فرضية أساسية وهي أن منظمة التجارة العالمية هي النقطة الأساسية لهذا النزاع. إن هذا الافتراض قد أهمل التنوع المؤسساتي الذي يحكم النزاع، والذي يعكس البنية المعقدة للنظام الاقتصادي العالمي، المحكوم بشبكة قانونية جد معقدة، تتضمن أنظمة دولاتية مثل WTO، FMI، BIRD، واتفاقات تجارية جهوية مثل NAFTA، OCDE، وأنظمة قانونية خاصة Lex Specialis. ولكل مجال من هذه المجالات أرضيته المؤسساتية الخاصة التي يحكمها

تقليد وتاريخ خاص. إنها تمثّل تنوّعا يرحّب بالأشكال الجديدة للقانون غير الدولاتي، وتعكس ظاهرة اجتماعية أصلية: التحول من مجتمع مدني متجزئ إلى مجتمع مُعولم[15].

إن هذه اللامبالاة للتنوع المؤسساتي للشبكة القانونية العالمية قد أدّت إلى إهمال الدور الذي تلعبه الأنظمة القانونية الخاصة في حوكمة الاقتصاد العالمي خصوصا والحوكمة العالمية عموما[16]، كذلك فإن هذه اللامبالاة قد أدّت إلى عدم حساسية خطاب التجارة – البيئة لهذه الاستقلالية المعيارية للأنظمة العالمية على أساس النظرة الوستفالية للتنظيم الدولي.

إن التحليل الفعال لنزاع البيئة – التجارة يجب أن يكون مدركا لتعددية البُنى المؤسساتية التي تحيط بهذا النزاع، عن طريق الاعتراف بالاختلافات الثقافية والهرمونيطيقية بين مختلف هذه المجالات القانونية والترابطات المعقدة فيما بينها، ومنه استبدال مواضيع النزاع العدائية، التي سيطرت على نقاش التجارة ومختلف القطاعات العالمية (البيئة، حقوق الإنسان، حقوق الملكية ...)، عن طريق التعاون والدعم المتبادل[17]، وهذا ما يستدعي النظر إلى النزاع في إطار إستراتيجية سياقية خطابية تعكس وجهة نظر كل مؤسسة نحو قضايا حماية البيئة[18].

إن الانتقال لقوى الحوكمة من المستوى الدولاتي إلى المستوى فوق الوطني سيخلق شرخا بين القانون العالمي الجديد ومصادره التقليدية للشرعية، الدولة والوحدة الثقافية، والنتيجة ستكون أزمة شرعية عميقة جدا، نلاحظها بصورة واضحة في موجات مناهضة العولمة، التي تعبر عن استياء من طرق اتخاذ القرار على المستوى العالمي. والجزء الأكبر من هذه الاحتجاجات يركّز على الطبيعة غير التشاركية لاتخاذ القرار على مستوى مؤسسات Bretton Woods، ويدعو إلى مواطنة عالمية ترحّب بالجزء الأكبر من الأنظمة العالمية[19].

وعلى أساس هذه الأزمة في الشرعية، فإن الدواء الوحيد لهذا الانتقال في السلطة هو انتقال موازي لمؤسسات الديمقراطية، وإيجاد علاقة إيجابية بين ثلاثية "العولمة"، "الشرعية" و"الديمقراطية". إن هذه العلاقة التي لا تبدو أنها ستكون وحدوية، بل تؤدي إلى تعددية في الأيديولوجيات والممارسات بشكل يعكس التعددية الاجتماعية والأخلاقية والسياسية. فمن جهة، هناك اتجاه ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس وظيفي، ومنه لا يمكن النظر إلى إمكانية ترقية المعايير فوق الوطنية لمفاهيم ديمقراطية، ولا يمكن طرح إشكالية شرعية هذه المعايير على أساس ديمقراطي، بل يجب البحث عن إجابة واحدة: ما هي مجموعة المعايير التي تمثل التعبير الأفضل للمصلحة

العامة؟ ومنه تظهر إجاباتها متعددة من الاقتصاد، إلى العلم، إلى الأخلاق، إلى... [20].

ومن جهة أخرى، اتجاه آخر ينظر إلى هذه الثلاثية على أساس الدعوة إلى "الدمقرطة" وحل مشكلة الشرعية، وهذا ما يؤدي إلى سيناريوهات مختلفة لعملية جمع الدمقرطة والشرعية، سواء كانت على المستوى العملي ومدى إمكانية بناء ديمقراطية عالمية، أو على المستوى النظري لتبرير العلاقة بين الديمقراطية والشرعية ومدى إمكانية اعتبار الديمقراطية سبيلا للوصول إلى التوافق[21].

إن هذه المنظورات المختلفة للديمقراطية والشرعية تؤدي إلى التشكيك حتى في قدرة المجتمع العالمي للوصول إلى حل شرعي لأزمة التجارة – البيئة.

النقطة المخفية الثانية التي وجهت نقاش البيئة والتجارة نحو مفاهيم وحدوية بعيدا عن العمق التعددي للنزاع، هي الجدليات القائمة بين "الطبيعة والمجتمع"، والتقابل الموجود بين مفاهيم الطبيعة/البيئة والتطور الاقتصادي/التجارة، والذي لا يعكس تقابلا ثنائيا واضحا، بقدر ما يمثل استمرارية خطابية معقدة، أين يكون جانباها الاثنان مصبوغين بتعددية في التفسير. مما لا يساعد على إنتاج تقابل مفرد من خلال المزج بين المفهومين، لكن يقدم لنا مجالا واسعا من النزاعات المتميزة. فهو غير محكوم بنظام خطابي واحد، بل يشكل ساحة لخطابات وأيديولوجيات مختلفة، والتي لا يمكن أن تُفهم إلا من خلال العلاقة بين المجتمع والطبيعة. هذه العلاقة التي تم بناؤها تقليديا حول فكرة أساسية مفادها أن الطبيعة يمكن أن تكون لها قيمة، لكن هذه القيمة تكون بالنسبة للإنسان فقط، وليس لغير الإنسان[22]. والإنجاز الرئيسي للحركات البيئية الحديثة هو الطعن في صلاحية هذا التصور، ومنه خلق منظورات مختلفة لعلاقة المجتمع بالطبيعة، وما قد تنتجه من صور مختلفة كذلك للنزاع بين البيئة والتجارة، تماشيا مع الاختلافات بين المنظورات الأنثروبولوجية وغير الأنثروبولوجية.

إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

(2) سيناريوهات الحوكمة البيئة العالمية

على أساس النقاط المخفية السالفة الذكر، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة التي تحدّد

لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة[23].

أولا، يمكن الحديث عن "المنظور الايكولوجي الأصيل" Deep Ecology، الذي يؤكد على أن ثنائية الطبيعة والمجتمع يجب أن تُفهم على أسس غير أنثروبولوجية، ويقوم هذا الاتجاه الايكولوجي الراديكالي على أربع فرضيات أساسية[24].

- الطبيعة تحتوي على قيمة جوهرية، سواء على المستوى القانوني أو الاقتصادي، أو على مستوى الطبيعة في حد ذاتها، في شكل متعال لأنها تتعدى قيمة الإنسان.
- يوجد نظام متلازم مع الطبيعة يُطبّق على الإنسان، ومنه يظهر الإنسان مرتبطا بيئته الطبيعية قيمة عن طريق روابط مسببة.
- الطبيعة تقدّم قيمة تفوق قيمة العمل الإنساني، وعليه تعمل هذه الفرضية على قلب ميكانيزمات توزيع القيمة الاقتصادية، حيث إن القضاء على مساحة خضراء لا يمكن أن ينظر إليه على أنه ثروة في حساب الدخل الوطني الخام.
- كل الكائنات الحية حرّة ومتساوية أمام القانون، وعليه يمكن النظر إلى كل المخلوقات كأشخاص قانونية.

حسب Leopold Aldo و Arne Ness، المؤسّسين الرئيسيين للاتجاه الايكولوجي، فإن الإجابة عن الأزمات الايكولوجية الحالية تمتد إلى مفهوم مختلف للطبيعة، عكس ذلك المفهوم الذي اعتمد في مرحلة الحداثة وفق المشروع الليبرالي، وهذا من خلال إعطاء الطبيعة بعدا اجتماعيا يبتعد عن كونها وسيلة للإنسان، ولهذا يجب الانسحاب الكلي من النظام الصناعي وتبني طرق للحياة ما قبل رأسمالية[25].

وعليه فإن المرتكزات الفلسفية والنظرية للفكر الإيكولوجي والاجتماعي الراديكالي تتناقض مع المنطق التجاري، وهذا راجع للأسباب التالية[26]:

- التجارة تحدث أضرارا للإنسان، على أساس أنها تضعه في حالة تبعية للسلع والخدمات خارج نطاق محيطه البيولوجي، وتجبر الإنسان على الإنتاج لصالح أسواق خارجية، مما يخفّض قيمة ما هو محلي ويجعله ضعيفا أمام عدم الاستقرار الخارجي.
- التجارة تعمل على إخفاء حدود النظام البيئي المحلي، ومنه تعقُّد مساعي الإجماع للمراحل الضرورية في اتجاه التنمية المستديمة.
- التجارة تمثّل نموذجا ممتازا أين يظهر الإنسان مهيمنا على البيئة غير الإنسانية.
- التجارة يمكن كذلك أن تثير أشكالا للهيمنة واللاعدالة، وتعمل كقوة مضادة للتحوّل الاجتماعي اللازم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

وعليه ووفق هذا المنظور، فإن عملية الحوكمة البيئية العالمية لابد أن تستجيب

للتوجه المعياري البيئي، وتعمل على تقنين التنوع البيئي المحلي ولا تعترف بالعولمة الاقتصادية كإطار معياري يمكن أن يؤدي إلى حوكمة عالمية.

إن هذا الاتجاه بهذه الطريقة، يفند إحدى أهم الفرضيات الأساسية للنموذج البنائي للدراسة، وهي مبدأ التوازن الشامل، من خلال تركيزه فقط على ضبط الفواعل الفردية على المستوى المحلي باتجاه حوكمة بيئية يمكن اختزالها بطريقة مباشرة على المستوى الشامل.

اتجاه آخر يركّز على فرضية التوازن الشامل، وهو ما أصبح يعرف بالاقتصاد الإيكولوجي، فلا يوجد سبب مقنع لترك الأخلاقيات الكانطية القائمة على الأنثروبولوجيا، على أساس أن البيئة ما هي إلا حاجة إنسانية[27]، وما نحتاج إليه وفق هذا المنظور هو الإيمان فقط بأن ما هو مفيد بالنسبة للإنسان يعتمد على ما هو مفيد للطبيعة، ومنه يجب النظر إلى المشكلات البيئية ليس على أساس أنها طلب لأخلاقيات جديدة (الأخلاقية البيولوجية)، وإنما على أساس أنها تعاقب لمعضلات براغماتية فقط: كيف يمكن استخدام (استغلال) الطبيعة بأكثر مسؤولية؟[28]. إن هذه البراغماتية سوف تؤدي إلى تفسيرات متعددة، حيث إن بعض الاقتصاديين يأخذون بهذه النظرة من أجل التأكيد على أنه لا حاجة لتغيير الأخلاقيات الأساسية للمجتمع الحديث، واعتماده المفرط على التكنولوجيا وبُنى السوق الحرة، وشهيته اللامتناهية للتطوّر، وبهذا فإن النزاع ما بين البيئة/التجارة هو معضلة باطلة، يمكن أن تختفي من خلال تحليلها بأدوات الاقتصاد النيوكلاسيكي، وتأكيد أن تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون ضارا للبيئة، لأنه سوف يؤدي إلى تخصيص واستخدام فعال للموارد، ويساعد الدول النامية على إنتاج الموارد التي تحتاجها من أجل حماية البيئة والعمل نحو تنمية مستدامة.

إن هذا الاتجاه يرى أن العولمة تعتبر قوة إيجابية، لأنها تعمل على ترقية التطور الاقتصادي والتكامل العالمي، وأن الأسباب الحقيقية للتدهور البيئي هو ضعف النمو الاقتصادي، الفقر وفشل السوق والسياسات الاقتصادية السيئة، وبهذا فإن التنمية المستدامة تعرّف على أنها التنمية التي تقابل احتياجات اليوم بدون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الخاصة[29]. هذا ما يؤدي إلى اعتبار العلم الحديث والتكنولوجيا كأهم ركائز هذا الاتجاه، لقدرتهما على مساعدة المجتمعات على تخطي المآزق البيئية التي قد تحدث.

إن الاتجاه الاقتصادي الذي يسيطر على هذا الاتجاه يجعله يرتكز على مفاهيم اقتصادية لضبط البيئة العالمية، هذا الضبط

الـذي يركـز علـى ميكـانيزم السـوق كمصدر للكفاءة والمحفزات الضرورية من أجـل التغلـب علـى التـدهور البيئـي بـدون المسـاومة بـالتطور الاقتصـادي، وهـذا عـن طريـق مجموعـة اسـتراتيجيات لحوكمـة السوق بما في ذلك الخوصصة وتسليع الموارد الطبيعية، على أساس الإيمان بقدرة السوق علـى التزويـد بالسـلع العامـة ذات العلاقـة بحماية البيئة[30].

إلى جانـب هـذا الاتجـاه نحـو اسـتخدام السوق كوسيلة للضبط البيئي، تظهر حدود الضـبط الـدولاتي في مجـال البيئـة، ممـا يسـتدعي الاتجـاه نحـو أشـكال جديـدة للضـبط الخـاص. وهـذا مـا نـراه خاصـة في جهود الضبط الخاص لحوكمة البيئة العالمية مـن خـلال ميكانيزمـات التقيـيس وقـوانين التصرف.

ثالثـا، وبالنسـبة لآخـرين فـإن الأزمـات الايكولوجيـة الحاليـة تمثّـل أزمـة سياسـية عميقـة، حيـث إن المشـاكل البيئيـة المتعـددة تظهـر كنتيجـة حتميـة لفشـل المؤسسـاتية السياسـية للـدول الديمقراطيـة الحديثـة في خلق ميكانيزمات لتوافق عـادل بـين الإنسـان والطبيعيـة، يمكـن لـه أن يسـتوعب كـل الفواعل (بما في ذلك الأعضاء غير البشر)، إضـافة إلى المغالطـات غـير القابلـة للسـيطرة للثقافـة الإداريـة التقنوقراطيـة[31] ومنـه وجـب فحـص الترابـط الموجـود بـين القضـايا البيئيـة المحليـة والعمليـات السياسـية والاقتصـادية العالميـة، وهـذا مـا أدى إلى تطـور مفهـوم الإيكولوجيا السياسية التي تركز على:

- تعبئة المعرفة سياسيا حول الطبيعة.
- قـدرة القضـايا البيئيـة علـى تعبئـة الحركات الاجتماعية التي تربط النـاس عـن طريق النوع الاجتماعي، العرف، الجنسية...

اتجاه آخر في إطار هذا التوجه السياسي يأخـذ بوجهـة نظـر أنثروبولوجيـة أكثـر لإشـكالية النـزاع بـين البيئـة والتجـارة، وهـو "الاتجـاه الاشـتراكي الإيكولـوجي" في الثقافة الغربية و"الغاندية" في الثقافة الهندية، اللذان يؤكدان أن هذا الاتجاه السياسي لا يعتبر كنقد للهيمنة الإنسانية على الطبيعة، ولكنـه نقـد للاعدالـة الاجتماعيـة، الـتي تشـكّل أسـاس الأزمـات الإيكولوجيـة الراهنـة. حيـث إن التلـوث والتـدهور البيئـي يشكلان لا عدالة ناتجة عن نخبة المجتمع في القطاعات الفقيرة والمهمّشة، ولهذا يجب خلق نظام سياسي جديد يمكّن من حل إشكالية التجارة والبيئة.

إن النزاع بين البيئة والتجارة هو نـزاع ذو مظـاهر ووجـوه متعـددة، والحقيقـة أن بعـض هـذه المظـاهر قـد سـيطرت حتـى الآن علـى النقاشات النظرية والعملية حول هـذا النـزاع، وخاصـة رؤيـة الاقتصـاد الليبرالـي النيوكلاسيكي، التي هيمنت على النقاش الضـبطي لمرحلـة العولمـة تزامنـا مـع موجـه

العولمة الاقتصادية، لكنها لا تقدم لنا تبريرا عن أسباب إهمال وتهميش المظاهر الأخرى لهذا النزاع.

إن أية محاولة لحل هذا النزاع يجب أن تأخذ بكل التأويلات والتفسيرات السالفة الذكر، سواء ما تعلق الأمر بالتفسيرات المؤسساتية أو الشرعية، أو فيما يخص تحليل العلاقة بين ثنائية المجتمع والطبيعة. فالتعامل مع إشكالية التجارة والبيئة يتطلب إطارا معينا يستجيب لهذه التعددية الخطابية.

(3) النماذج التعددية لفهم الترابط بين التجارة والبيئة

نظرا لمحدودية المشاريع الضبطية السالفة الذكر، فإنه من اللازم النظر إلى النزاع بين البيئة والتجارة بأكثر واقعية، لكن في أشكال تبدو ثورية بالمقارنة مع أشكال التفكير التقليدية لمقاربة هذا النزاع.

إن إعادة التفكير في إيجاد صيغة لحل هذا النزاع تتطلب وضع إطار تحليلي تعددي غير اختزالي، لا يعمل بذلك المنطق الثنائي التقليدي لمواجهة فكرة التجارة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى: البيئة، حقوق الإنسان... الخ. وفي نفس الوقت فإن هذا الإطار لا ينفي صحة المشاريع الضبطية العالمية المرتبطة بالمشكل البيئي، ولكن لا يؤكد كذلك عالميتها المطلقة، وعليه كيف يمكن إيجاد هذا الإطار من التحليل الذي يستطيع أن يوفّق بين كل هذه الرؤى والمنظورات؟

يقدم لنا Oren Perez إجابة جدُّ مقنعة[32]، بسبب أنها تفتح لنا آفاقا جديدة للتفكير في هذا الإشكال، وربما التعظيم في سيناريوهات توافقاته التي لم تستطع الوصول إلى حدها الأدنى وفق المنظورات الوحدوية. حيث يرى Oren Perez أنه يجب إعادة النظر في ثنائية المجتمع الطبيعية، والانتقال من الوصف البسيط للنزاع نحو إطار تعددي، يمكن أن يفسّر النقاش الدائر بين الجانبين (كما يبدو في النظرة التقليدية)، ويمكن كذلك أن يفك رموز السياقات الخطابية والتنظيمية التي يتضمنها النزاع.

إن إعادة التأويل المقدّمة لانقسام الطبيعة/المجتمع، يمكن أن تكون قائمة على ثلاث أسس[33]:

- أولا، فهي ترفض أيّة محاولة لوضع انقسام الطبيعة – المجتمع ضمن نظام تدرجي معين، فليس هناك أي سبب لترجمة هذا الانقسام في إطار اختيار ثنائي بين أخلاقيات متنافسة للطبيعة "كمورد" والطبيعة "كقداسة".
- ثانيا، فإن الثنائية التقليدية بين الطبيعة والمجتمع تتحول إلى تمييز متعدد المستويات، والذي يميّز بين "الطبيعة" (المتضمنة للكائنات الحية والكيانات غير البيولوجية)، "المجتمعات" (تعددية البنى

التواصلية التي تشكّل المجتمع الإنساني)، و"الوعي" (البشر).

إن هذا المخطط المتعدد الأطراف لا يتصل بأي نظام تدرجي، أين لا يكون أي عنصر من هذه العناصر التي تشكّل هذا التمييز مصنّفا فوق العنصرين الآخرين.

■ أخيرا، فإن التفاعل بين الطبيعة، المجتمعات والوعي يظهر في صورة لا خطية. هنا يمكن استخدام مفهوم "التقرير المشترك" أو "الاقتران البنيوي" لوصف التفاعل بين العناصر المختلفة التي تشكل هذا الفضاء متعدد الأطراف، وفكرة التقرير المشترك تشكّل مفهوما وسطيا للحياة، بين النظرة "النيوداروينية" والنظرة "الشمولية"، وعلى خلاف الشمولية، فإن فكرة التقرير المشترك تؤكد على الوحدة البنيوية (الاستقلالية) للأنساق البيولوجية والاجتماعية، وتلتزم بتمييز واضح بين كائنات الاتصال، الأنساق الاجتماعية والأنظمة غير البيولوجية. وبالمقارنة مع النموذج الثنائي النيوداروويني، فإن هذه العناصر (بما في ذلك البيئة غير البيولوجية) ليست كيانا خارجي المنشإ ومعطى مسبقا، بل التفاعل بين مختلف هذه العناصر يمكن تفسيره من خلال فكرة الاقتران البنيوي والتقرير المشترك.

إن فهم المشاكل البيئية يتطلب فهم العمليات متعددة الأطراف، أين تتطور تشاركيا كل من المجتمعات، الوعي والطبيعة، ودراسة المشاكل البيئية في هذا الإطار تتطلب بناء في مسعى بيمنهجي بين مختلف المستويات التي تشكّل المعرفة البيئية.

إن مشروع Perez قائم أساسا على نظرية Luhmann للأنساق الاجتماعية الأتوبويويتيكية، التي تُعتبر كشبكات للتواصلات ذاتية المرجعية بدلا من تجمع لفواعل معينة، كذلك فإنه يرتكز على أعمال G. Teubner، وخاصة نموذج القانون "الانعكاسي" الذي يضعه كبديل للقانون "الرسمي" و"الجوهري"، اللذين أثبتا فشلهما في التعامل مع ضغوطات التعقد المجتمعي. وبهذا يمكن تخفيف التأثيرات السلبية لممارسات الضبط التجاري الدولية على البيئة من خلال الميكانيزمات الداخلية لهذه الممارسات، ووضع الحساسية البيئة ضمن بنى مؤسساتية فردية[34].

إن هذه النظرة الراديكالية للمجتمع، التي ترى في الأنساق الاجتماعية على أساس أنساق أوتوبويتيكية (ذاتية الإنتاج)، والتي تنتج عناصرها الذاتية (التواصلات) بطريقة تكرارية من خلال شبكة عناصرها، تؤكد أن الأنساق الاجتماعية تكون مستقلة ومحددة فقط عن طريق بنيتها الداخلية، أين تكون المعايير صالحة في سياقات معينة فقط، والمستقبل يظهر بالنسبة للحاضر

كخطر[35]. فإذا كان كل مجال محددا عن طريق بنيته الداخلية، فإن قيامه بتطور تشاركي مع مجالات أخرى، يجعل من هذه العملية غير حتمية في كل الأحوال، وكما يقول Perez فإنه ولا واحد يمكن أن يكون متأكدا بأنه سينجح[36].

إن الإطار الذي وضعه Perez يمكن أن يرسم خريطة للتطور التشاركي لعناصر العلاقة بين الطبيعة والمجتمع السالفة الذكر (الطبيعة، المجتمعات، والوعي)، تمكننا من فهم كل العمليات المتداخلة فيما بينها، وإعطاء تحليل موضوعي للمعضلة البيئية. ويمر التحليل وفق هذه الخريطة بمرحلتين أساسيتين[37]:

1- المرحلة الأولى في إجراء هذا النوع من التحليل هي تعيين معضلة بيئية معينة، والتي تتصف بخصائص طبيعية وحدود زمنية ومكانية معينة كذلك، وهنا يكون الدور الأساسي لعلماء البيئة.

2- بعد تحديد المشكلة البيئية، يمكن أن نمر إلى المرحلة الثانية، والمتمثلة في التحقق من الحيويات التي تميز السياقات الاجتماعية التي تتضمن الإشكال، هذا التحقق الذي يمر بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى تشمل تحديد المجالات الاجتماعية المختلفة، المتورطة بصورة ملموسة في المشكلة البيئية، وهنا يجب التأكيد على الطابع التعددي، حيث إن أية محاولة لتحديد المعضلات البيئية ضمن سياق تنظيمي ومؤسساتي واحد محكومة بالفشل.
- المرحلة الثانية تتضمن فحصا دقيقا للمتغيرات التنظيمية والخطابية التي تميز هذه الأنظمة المختلفة المتورطة في الإشكالية البيئية، وتحليل الخواص والمزايا البنيوية لهذه الأنساق ومدى تأثيرها على القضايا البيئية.
- المرحلة الأخيرة تتضمن إلقاء الضوء على حيويات التفاعل بين المجتمع والطبيعة في سياق مشكلة بيئية معينة، وهنا يدخل العامل الثالث – الوعي- في عملية التحليل، وذلك باستخدام الأدوات النفسية والأنثروبولوجية.

إن المنظورات البسيطة والضيقة للإشكاليات البيئية هي التي تحجب عن هذا الإطار المتكامل لتحليل الظاهرة. حيث اتجهت معظم الاستجابات سواء الوطنية أو العالمية نحو ممارسات أقل ما يمكن أن نقول عنها إنها منظورات اختزالية، حيث نجد معظم الدول قد أكدت على توجهات ليبرالية أو مؤسساتية، مما يبقي النزاع قائما في إطار حدوده التقليدية، وهذا ما تأكد في قمة Johannesburg 2002، حيث لوحظ تحالف بين "الخضر" من جهة و"المؤسساتيين" و"الليبراليين" من جهة أخرى في إطار النقاشات الدائرة حول تأثيرات العولمة والتطور الاقتصادي على المجال البيئي[38]. أو ما يمكن ملاحظته من خلال المفاوضات التي عرفتها قمة كوبنهاغن 2009 والفشل الذي أعقب كل محاولات الحل

لمشكلة الاحتباس الحراري، بسبب النظرة الأحادية التي يعالج بها هذا الإشكال سواء من القوى الكبرى أو فيما يخص وجهة نظر دول العالم الثالث.

إن أحسن سيناريو لضبط البيئة العالمية عن طريق القانون كضابط ما بعد دولاتي، لا يمكن أن يكون نفس خطإ القانون الدولاتي الذي عمل على شرعنة قيم ومعايير سياق معين على حساب سياقات أخرى، ولا يكون في نفس خطإ مرحلة الحداثة التي وضعت الإنسان (الفرد) كوحدة لتحليل التنظيم الاقتصادي والسياسي الاجتماعي، بل يجب أن نشرك معنا الكائنات الأخرى، وفق مفهوم لا مركزي للضبط، متعدد المستويات والاتجاهات. كذلك فإن هذا الضبط لا يكمن في الخطإ نفسه لمرحلة دولة الرفاه، التي تكفلت بالهيمنة على كل فعاليات المجتمع، بما فيها ضبط المجال البيئي الذي نتج عنه كل هذه الكوارث.

خاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يظهر جليا أن منظور الحوكمة العالمية يمثل إطارا تحليليا مهما للممارسات الاجتماعية في الوقت الراهن، حيث إن الاختلالات البنيوية التي صاحبت نشوء بوادر "العالم الجديد" أعطت إشارات خاطئة عن المنطق الذي يمكن أن يهيئ هذا العالم، وهو نفس المنطق الذي هيأ عالم الحداثة والدولنة. إن منظور الحوكمة العالمية الذي يتعدى المنطق الدولاتي الحداثي نحو مفاهيم ما بعد حداثية مجتمعية يؤكد لنا دور مختلف الفواعل في عمليات نشوء البنى الكلية وأنماط حوكمتها وضبطها، بطريقة تسمح باستيعاب مختلف القيم والمعايير لهذه الفواعل في إطار بنية موحدة ومتعددة في آن واحد.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة لهذا المنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوءا وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية و ضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.

وعلى أساس الطبيعة التعددية للضبط العالمي، فإن أية عملية لمحاولة إنجاز وبناء مشروع عالمي ومشترك يجب أن تعتمد على مقاربة تعددية، فالنزاع بين التجارة والبيئة لا يجب أن يُنظر إليه بصورة تقابل ثنائي، لكن

يجب أن يعكس مأزقا ومعضلة متعددة، لهذا لا يجب معالجة هذه الإشكال عن طريق خطابات مستقلة محضة، مما قد يؤدي إلى العديد من السيناريوهات التي تحاول تجنُّب الكارثة الإيكولوجية، حيث يمكن أن نجد نماذج ضبطية عالمية مختلفة، لا ترقى إلى مستوى تطلُّعات النموذج التعددي للضبط البيئي العالمي. وعلى أساس النقاط المخفية التي عرفتها منظورات تحليل النزاع بين البيئة والتجارة ، فقد ظهرت العديد من السيناريوهات التي تمثّل رؤى مختلفة لإشكاليات النزاع ما بين البيئة والتجارة، كل رؤية لها منطلقاتها الخاصة تحدّد لها كيفية الوصول إلى ضبط عالمي لمشكلة البيئة. إن النظر إلى نزاع البيئة – التجارة من زوايا متعددة على المستوى المؤسساتي، أو على مستوى علاقة أزمة الشرعية بمفهوم الديمقراطية، أو على مستوى تحليل العلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة، إن هذه النظرة لهذه المستويات ستؤدي إلى سيناريوهات مختلفة للحوكمة البيئية العالمية.

قائمة المراجع:

1. Alkoby Asher, Global Networks and International Environmental Lawmaking: A Discourse Approach, Chicago Journal of International Law, Vol.8, n°2, 2008, pp 377-407

2. Attali Jacques, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, pp 54-64

3. Banting Keith et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka (eds), Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, pp 49-90

4. Beck Ulrich, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/March 2000, p 79–105

5. Cirkovic Elena, Global Legal Pluralism and Multipolar Conflicts: A Review of Oren Perez's "Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment, German Law Review, Vol. 07, n°12, 2006, pp 1165-1175

6. Clapp Jennifer and Dauvergne Peter, Paths to a Green World, The Political Economy of the Global Environment, The MIT Press, Cambridge, 2005

7. Diebolt Serge, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000

8. Finger Mathias, Which governance for sustainable development? An organizational and institutional perspective, in, Jacob Park, Ken Conca and Matthias Finger(eds), The Crisis of Global Environmental Governance, Towards a new political economy of sustainability, Routledge, London, 2008, pp 34-57

9. Fuchs Doris A., The Role of Business in Global Governance, in, Stefan A. Schirm(ed), New Rules for Global Markets, Public and Private Governance in the World Economy, Palgrave, New York, 2004, pp 133-154

10. Godt Christine, Global Environmental Governance and the WTO: Emerging Rules through Evolving Practice: The CBD-Bonn Guidelines, in, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds), Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation, Hart, Oxford, 2006, pp 413- 436

11. Heyd Thomas, Environmental Ethics: Responsibilities and Critical Perspectives, Human Ecology, Issue 12, 2004, pp 123-130

12. Münch Richard, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001

13. Newell Peter, Towards a political economy of global environmental governance, in, Peter Dauvergne (eds), Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar, UK, 2005, pp 187-201

14. Perkins Patricia E., Sustainable trade: theoretical approaches, in, Roger Keil, David V.J.Bell, Peter Penz and Leesa Fawcett(eds), Political Ecology, Global and local, Routledge, London, 1998, pp 45-65

15. Perez Oren, Using the private-public linkages to regulate environmental

21. Vullierme Jean-Louis, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989

22. Watts Duncan J, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, pp 493-527

23. Wilkinson David, Environment and Law, Routledge, London, 2005

الهوامش

(1)Richard Münch, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001, pp 49-50

(2)Ulrich Beck, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/ March 2000, p 99

(3)Nick Vaughan-Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, p 112

(4)Keith Banting et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka(eds), Multiculturalism and The Welfare State:

conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol.29, n°1, 2002, pp 77-110

16. Perez Oren, Ecological Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment Conflict, Oxford and Portland, Oregon, Hart, 2004

17. Perez Oren, The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, in, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds), Transnational Governance and Constitutionalism, Hart, Oxford, 2004, pp 233-256

18. Philippopoulos-Mihalopoulos Andreas, Absent Environments, Theorising Environmental Law and the City, Routledge-Cavendish, UK, 2007

19. Shvydanenko Oleg, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, pp 05-29

20. Vaughan-Williams Nick, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, pp 107–124

Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, p 128

(5)Oleg Shvydanenko, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, p 16

(6)Jacques Attali, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, p 59

(7)Richard Münch, op.cit, pp 136-185

(8)Serge Diebolt, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000, p 302

(9)حول مفهوم الانعكاس Spécularité، القادم أساسا من علم النفس وتطبيقاته في مجال الأنظمة السياسية أنظر:

Jean-Louis Vullierme, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989, pp 221-293

(10)Serge Diebolt, op.cit, p 30

(11)- نموذج "العالم الصغير" Small World Model من النماذج الاحتمالية في مجال الفيزياء النظرية، قدّمه كل من Duncan J. Watts و Steven H. Strogatz عام 1998 من أجل إيجاد حلول بيانية لشبكات العالم الواقعي لم تستطع النماذج الكلاسيكية للشبكات – نماذج الشبكات المنتظمة ونماذج الشبكات العشوائية- أن تقف على القياسات البنيوية لهذه الشبكات واحتمالات تطوراتها.

(12)Duncan J. Watts, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, p 500

(13)Christine Godt, Global Environmental Governance and the WTO: Emerging Rules through Evolving Practice: The CBD-Bonn Guidelines, in, Ch. Joerges and E. U. Petersmann (eds), Constitutionalism, Multilevel Trade Governance and Social Regulation, Hart, Oxford, 2006, pp 413-436

(14)-Oren Perez, Ecological Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment Conflict, Oxford and Portland, Oregon, Hart, 2004, pp 12-17

(15)Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, p 09

(16)-Doris A. Fuchs, The Role of Business in Global Governance, in, Stefan A. Schirm (ed), New Rules for Global Markets, Public and Private Governance

and Matthias Finger (eds), The Crisis of Global Environmental Governance, Towards a new political economy of sustainability, Routledge, London, 2008, p 43

(26)-Patricia E. Perkins, Sustainable trade: theoretical approaches, in, Roger Keil, David V.J. Bell, Peter Penz and Leesa Fawcett (eds), Political Ecology, Global and local, Routledge, London, 1998, p 46

(27)-David Wilkinson, Environment and Law, Routledge, London, 2005, p 222

(28)-Thomas Heyd, Environmental Ethics: Responsibilities and Critical Perspectives, Human Ecology, Issue 12, 2004, pp 123-130

(29)-Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, Paths to a Green World, The Political Economy of the Global Environment, The MIT Press, Cambridge, 2005, p 06

(30)-Peter Newell, Towards a political economy of global environmental governance, in, Peter Dauvergne(eds), Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar, UK, 2005, pp 187-191

(31)- Andreas Philippopoulos-Mihalopoulos, Absent Environments, in the World Economy, Palgrave, New York, 2004, pp 133-154

(17)-Oren Perez, Using the private-public linkages to regulate environmental conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol.29, n°1, 2002, pp 77-110

(18)-Asher Alkoby, Global Networks and International Environmental Lawmaking: A Discourse Approach, Chicago Journal of International Law, Vol.8, n°2, 2008, pp 384-388

(19)-Oren Perez, The Many Faces of the Trade-Environment Conflict: Some Lessons for the Constitutionalisation Project, in, Joerges Christian, Sand lnger-Johanne and Teubner Gunther (eds), Transnational Governance and Constitutionalism , Hart, Oxford, 2004, p 241

(20)-Oren Perez, op.cit, p 242

(21)-Oren Perez, op.cit, p 243

(22)-Oren Perez, op.cit, p 235

(23)- نقتصر هنا عن الحديث إلا عن الاتجاهات ذات العلاقة المباشرة بالموضوع

(24)-Serge Diebolt, op.cit, p 306

(25)-Mathias Finger, Which governance for sustainable development? An organizational and institutional perspective, in, Jacob Park, Ken Conca

Theorising Environmental Law and the City, Routledge-Cavendish, UK, 2007, p 155

(32)-Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, 29

(33)-Oren Perez, op.cit, p 19

(34)-Elena Cirkovic, Global Legal Pluralism and Multipolar Conflicts: A Review of Oren Perez's "Sensitivity and Global Legal Pluralism: Rethinking the Trade and Environment, German Law Review, Vol. 07, n°12, 2006, p 1167

(35)-Elena Cirkovic, op.cit, p 1175

(36)-Oren Perez, Ecological Sensitivity, op.cit, p 23

(37)-Oren Perez, op.cit, pp 23-24

(38)-Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, op.cit, p 241